

Distr.: General
5 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون

فيينا، 17-21 أيار/مايو 2021

البند 6 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت *

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول
الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى
لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصا
أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 152/46 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 22/1992 و21/1994 و23/1999. وهو يتضمن ملخصاً لأنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

* E/CN.15/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

310321 310321 V.21-01328 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولاً- مقدمة.....
3	ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.....
3	ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة.....
3	ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.....
4	باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.....
5	جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة.....
6	دال- معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.....
7	هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية.....
8	واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة.....
9	زاي- معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان.....
10	حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.....
11	طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية.....
12	باء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.....
13	كاف- المركز الدولي لمنع الجريمة.....
14	لام- معهد الدراسات الأمنية.....
16	ميم- المعهد الكوري لعلم الإجرام.....
17	نون- معهد بازل المعني بالحوكمة.....
18	سين- كلية علم القانون الجنائي.....
19	عين- معهد تايلند للعدالة.....
20	رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية.....

أولاً - مقدمة

- 1- إحدى وظائف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هي تيسير ما تضطلع به المعاهد، التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، من أنشطة للمساعدة على تنفيذ ولاية الأمين العام المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومساعدة تلك المعاهد على تنسيق تلك الأنشطة. وللجنة أن تطلب إلى المعاهد، رهنا بتوافر الموارد، أن تنفذ عناصر مختارة من البرنامج وأن تقترح مجالات للأنشطة المشتركة فيما بين المعاهد.
- 2- ويسعى الأمين العام بدوره إلى ضمان الاستفادة من خبرة هذه المعاهد ومواردها على نحو فعال في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. والدول الأعضاء مدعوة إلى استكشاف إمكانية الاضطلاع بمشاريع تعاونية مع المعاهد.
- 3- وقد أعد هذا التقرير المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، ويخلص فيه أنشطة المعاهد في عام 2020، وفقاً لقرار الجمعية العامة 152/46 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 22/1992 و21/1994 و23/1999 وكذلك مقرر المجلس 243/2010، ويتضمن التقرير المساهمات التي وردت من المعاهد حتى 11 شباط/فبراير 2021.
- 4- وفي عام 2020، عقدت شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية اجتماعين تنسيقيين عبر الإنترنت.

ثانياً - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

- 5- عملاً بالنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 56/1989)، قدم مجلس أمناء المعهد تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثلاثين، يتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام 2020 (E/CN.15/2020/8).

ثالثاً - أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة

ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين

- 6- خلال عام 2020، نفذ معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، ومقره في طوكيو، الأنشطة التالية:

- (أ) في 13 كانون الثاني/يناير، نظم المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد حلقة عمل عُقدت في كمبوديا، ناقش فيها 71 موظفاً من وزارة الداخلية ووزارة العدل في كمبوديا المزايا المحتملة للإصلاحات المجتمعية؛
- (ب) عُقدت الحلقة الدراسية الدولية الرابعة والسبعون بعد المائة لكبار المسؤولين في طوكيو في الفترة من 16 كانون الثاني/يناير إلى 14 شباط/فبراير، حيث ناقش 23 من كبار مسؤولي العدالة الجنائية من 14 ولاية قضائية منع معاودة الإجرام وتعزيز الإدماج الاجتماعي؛

(ج) عُقدت الدراسة المقارنة السابعة لنظم العدالة الجنائية في اليابان ونيبال في طوكيو في الفترة من 19 إلى 27 شباط/فبراير، وناقش فيها 12 ممارسا التحديات التي تعترض تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية الجديد في نيبال؛

(د) في الفترة من 10 إلى 13 شباط/فبراير، نظم المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد حلقة عمل عُقدت في ديلي، وناقش خلالها 33 من موظفي المؤسسات الإصلاحية إدارة المجرمين بهدف منع التطرف العنيف؛

(هـ) في 30 أيلول/سبتمبر، عُقدت حلقة دراسية شبكية للخريجين، ناقش خلالها ما يقرب من 110 ممارسين أحدث المسائل في مجال العدالة الجنائية، وخصوصا في مجال معاملة المجرمين، بما في ذلك تدابير التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

(و) في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، نُظمت حلقة دراسية شبكية للخريجين، ناقش خلالها ما يقرب من 90 ممارسا أحدث المسائل في مجال العدالة الجنائية، وخصوصا في مجال المقاضاة والمحكمة، بما في ذلك تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19؛

(ز) نظم المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، جنبا إلى جنب مع المعهد، دورة تدريبية عبر الإنترنت عُقدت مرة في الأسبوع، في الفترة من 12 تشرين الأول/أكتوبر إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وناقش فيها 40 من موظفي المؤسسات الإصلاحية من سجن مدينة مانيل، الفلبين، برامج تقييم المجرمين وإعادة تأهيلهم؛

(ح) أصدر المعهد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة منشورات تشتمل على مواد مستمدة من دوراته التدريبية وحلقاته الدراسية، بما في ذلك الرسالة الإخبارية لمعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين (UNAFEI Newsletter) (العدد 161)، وسلسلة المواد المرجعية (Resource Material Series) (العددان 110 و 111)، والتقرير عن أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية الثالثة عشرة بشأن الحوكمة الرشيدة في بلدان جنوب شرق آسيا.

باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

7- في عام 2020، نفذ معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عددا من الأنشطة في جميع أنحاء المنطقة، منها ما يلي:

(أ) عمل المعهد عن كثب مع السلطات التشريعية والقضائية في المنطقة، وكذلك مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية، من أجل تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

(ب) أعد المعهد، في إطار الجهود المبذولة لمواجهة تأثير جائحة كوفيد-19، تقريرا يهدف إلى توجيه الانتباه إلى حالة الضعف التي يعاني منها الأشخاص المحرومون من الحرية؛⁽¹⁾

(ج) نظم المعهد، بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان وبناء السلام التابع لجامعة كزافاريان البابوية في كولومبيا، حلقة عمل عبر الإنترنت عُقدت في 30 تموز/يوليه بشأن دور الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية. وحضر الحوار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، فضلا عن عدد من كبار المسؤولين الكولومبيين والأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان؛

(1) متاح على الرابط <http://www.ilanud.or.cr/ilanud-informe-covid-19-y-prisioneros/>.

(د) أجرى معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بالاشتراك مع معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ورابطة المحامين الدولية، بحثاً في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية عن حق الإنسان في أن يُحترم ميله الجنسي وهويته الجنسية. وفي سياق ذلك البحث، عُقد مؤتمر دولي واجتماع تشاوري للخبراء بشأن التنوع الجنسي وحقوق الإنسان عبر الإنترنت في تشرين الأول/أكتوبر. وحضر النشاط أطراف معنية من المنطقة ومن خارجها. وسوف تُنشر الدراسة في عام 2021؛

(هـ) قدم المعهد المساعدة التقنية إلى السلطة القضائية في كوستاريكا في وضع إطار لمعالجة عوامل الخطر والحماية من أجل تعزيز خطط إعادة تأهيل المجرمين الأحداث الخاضعين لإجراءات العدالة التصالحية في إطار نظام قضاء الأحداث. وفي عام 2020، بدأ المعهد أيضاً في تحديد خط الأساس والمنهجية التي يمكن أن تستند إليها خطة عمل السياسة الوطنية المتعلقة بالعدالة التصالحية للأحداث للفترة 2022-2027؛

(و) قاد المعهد، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لأرض الإنسان، اجتماع منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي الإقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي المعني بالعدالة من أجل الأطفال، الذي حضره عبر الإنترنت ممثلون عن الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

(ز) قدم المعهد الدعم لمركز بحوث السياسات الجنائية التابع لجامعة أكسترنادو في كولومبيا فيما يتعلق بتنظيم مؤتمر عبر الإنترنت بشأن الوضع الراهن غير الدستوري المتعلق بالسجن والتجريم المفرط، عُقد في تشرين الأول/أكتوبر، كما عرض ورقة عن العدالة التصالحية؛

(ح) نظم المعهد المؤتمر الافتراضي الثاني المعنون "التفكير الثلاثي في تهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة"، الذي عُقد بالتعاون مع برنامج أمريكا الوسطى التابع للمنظمة الدولية للهجرة في أيلول/سبتمبر في كوستاريكا، وشارك فيه 508 من ضباط شرطة الهجرة من بنما وكوستاريكا وكولومبيا. وهذه المبادرة هي جزء من استراتيجية إقليمية تشجعها المنظمة الدولية للهجرة ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وهي متابعة للاجتماع الثنائي الأول لبنما وكوستاريكا، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2019؛

(ط) يدعم المعهد في السلفادور، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديث الإطار التشريعي المتعلق بالعصابات وتوحيده، واستحداث عمليات تنفيذية لتعزيز الدمج الاجتماعي للأشخاص الذين لهم تاريخ من الانتماء إلى العصابات.

جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة

8- في عام 2020، تأثر المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، ومقره في هلسنكي، بجائحة كوفيد-19، لكنه ظل يعمل بكامل طاقته، وحقق قفزة إلى الأمام في مجال العمل عن بُعد والاجتماعات الافتراضية والتدريب عبر الإنترنت، استجابة للظروف الاستثنائية.⁽²⁾

9- وفي عام 2020، أطلق المعهد استراتيجية تحدد مجالات تركيزه للفترة 2020-2023، وهي: (أ) تحسين الوصول إلى العدالة ونوعية الخدمات المقدمة لضحايا الجريمة المستضعفين بوجه خاص؛ (ب) تعزيز تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى التصدي للاتجار بالبشر والجرائم المماثلة؛ (ج) تعزيز فهم الجرائم الاقتصادية وجرائم الشركات وتدابير التصدي لها؛ (د) تعزيز مهارات الشركات ووكالات المشتريات العامة فيما يتصل بالكشف عن

(2) الموارد الإلكترونية الخاصة بالمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، متاحة على الموقعين الشبكيين www.heuni.fi و heuni.education/main.

الاستغلال في سلاسل الإمداد ومنعه؛ (هـ) استحداث مجال بحث جديد تماشياً مع تهديدات الجريمة العالمية واتجاهاتها الكبرى؛ (و) تعزيز دور المعهد في مبادرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

10- وفي عام 2020، شارك المعهد في المشاريع التالية:

(أ) المشروع المتعلق بتدفقات الأموال غير المشروعة وضحايا الاتجار بالبشر "مشروع فلو" (the FLOW project)، الذي يدرس الصلات القائمة بين الاتجار بالبشر والجرائم الاقتصادية، ووضع أدوات لمنع هذه الجرائم والتحقيق فيها، بما في ذلك أداة تحقيق لاستخدام أجهزة إنفاذ القانون، وقائمة مرجعية لمفتشي العمل، ومجموعة أدوات لاستخدام الأعمال التجارية في التصدي لاستغلال العمالة في سلاسل الإمداد المحلية. وأُتيحت هذه الأدوات بخمس لغات، ووُضعت على المهنيين ذوي الصلة في جميع أنحاء أوروبا؛

(ب) المشروع الرامي إلى اتباع نظام العدالة الجنائية نهجا أكثر استجابة يركز على الضحايا، المسمى مشروع "ري-جست" (RE-JUST)، الذي يعزز اتباع نهج يركز أكثر على الضحايا في مجال العدالة الجنائية. وأنجز تقرير قطري يصف حالة ضحايا الجريمة في نظام العدالة الجنائية الفنلندي، وجمعت أفضل الممارسات في مجال ضمان حقوق الضحايا. وبالإقتران مع المشروع، استهل المعهد دراسة استقصائية عن البحوث المتعلقة باستخدام الشهادات باستخدام الفيديو والتداول بالفيديو في المحاكمات الجنائية في فنلندا؛

(ج) المشروع "كورسي" (KORSI)، الذي يقترح مجموعة من مؤشرات قياس الفساد المناسبة لفنلندا، وأطلق تقريراً بعنوان "فساد لا يمكن قياسه؟ مؤشرات رصد الفساد في مشروع فنلندا (مشروع "كورسي" (KORSI)) ونتائجه الرئيسية"، ويوفر وصفاً للفساد في فنلندا وبعض المؤشرات لقياسه؛

(د) الدراسة المعنونة "الإرادة المقيدة والمراقبة والاستغلال: فهم إرادة الأشخاص المتجر بهم في فنلندا القرن الحادي والعشرين" التي نشرها المعهد، ولوحظت على نطاق واسع في وسائل الإعلام الفنلندية؛

(هـ) المشاركة في الأبحاث التي كُلف بها مكتب رئيس الوزراء لتقييم أثر التغييرات التشريعية في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019 على حقوق طالبي اللجوء في فنلندا. وسيصدر التقرير في عام 2021.

11- تنسيق أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بالتعاون مع معهد راؤول فالينبرغ.

دال - معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

12- خلال عام 2020، نفذ معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الأنشطة التالية:

(أ) في 18 شباط/فبراير، عُقد في أديس أبابا الاجتماع الاستثنائي السابع لمجلس إدارة المعهد. وقد اعتمد الاجتماع، الذي حضره ممثلون عن أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، والسنغال، وغينيا الاستوائية، والكونغو، ومصر، وملاوي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قراراً يهدف إلى معالجة المسائل البارزة المتعلقة بإدارة المعهد واستدامته، وأنشأ لجنة استشارية تقنية تضطلع بدور الإشراف على التعجيل بتنفيذ الأنشطة لمنفعة البلدان الأفريقية، وناشد الدول الأعضاء أن تعزز الدعم المقدم للمعهد. وانتُخبت جمهورية الكونغو الديمقراطية رئيساً للمجلس. واعتمد مجلس الإدارة أيضاً تقرير الحالة المقدم من الأمانة، الذي يتضمن مقترحات مفصلة لتعزيز أداء المعهد، على نحو ما أوصى به المراجعون الخارجيون؛

(ب) في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو، جدد المعهد معدات المكاتب الخاصة بالمكتب التكنولوجي، بهدف توفير القدرة الوظيفية اللازمة للمشاركات عبر الإنترنت من خلال الاتصالات الافتراضية، وذلك بهدف ضمان استمرارية سير الأعمال، مع الالتزام في الوقت نفسه بالمبادئ التوجيهية للسلطات الصحية

الوطنية، وتعزيز الاتصالات والشبكات الافتراضية. ووضعت مذكرة مفاهيمية تحدد الاتجاه البرنامجي الاستراتيجي للمعهد، بهدف إعادة تنظيم المعهد وتجديد تدخلاته الرامية إلى تلبية التطلعات الإنمائية لأفريقيا؛

(ج) في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، شارك المعهد في عدد من الأنشطة الوطنية المتصلة بمبادرات الأمم المتحدة، والأنشطة الرامية إلى إنكفاء الوعي وتعزيز الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد، والاتجار بالبشر، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتعذيب، وجميع أشكال انتهاك الحريات الشخصية. وقد أدت الجائحة وآثارها إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان للمجتمعات الضعيفة. ووضع المعهد مخططاً لدورة دراسية تهدف إلى مساعدة أجهزة إنفاذ القانون على تعزيز سيادة القانون على نحو يتسق مع صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان ومعاييرها وقواعدها المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(د) نشر المعهد وعمّم رسالته الإخبارية التي تبين أنشطته للفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه؛

(هـ) في أيلول/سبتمبر، دخل المعهد في ترتيب ثنائي مع جامعة فانكوفر آيلاند للاضطلاع ببرامج إرشادية لفائدة المتدربين من الجامعة؛

(و) في كانون الأول/ديسمبر، أجرى المعهد استعراضاً لتنفيذ البرنامج خلال السنة، بغية إطلاع الأعضاء على المنجزات المحققة منذ بداية عام 2020 والتخطيط لأنشطة عام 2021.

هاء - المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية

13- في عام 2020، شارك المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية، ومقره في فانكوفر، كندا، في المبادرات التالية:

(أ) أعد المركز، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد تايلند للعدالة، الطبعة الثانية من دليل برامج العدالة التصالحية الصادر عن المكتب.⁽³⁾ وفي أيار/مايو، عُقدت حلقة دراسية شبكية عبر الإنترنت لإطلاق الدليل، بهدف تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه برامج العدالة التصالحية في تحسين الوصول إلى العدالة، وتبادل المعلومات، ومناقشة الممارسات الجيدة والتحديات المشتركة؛

(ب) شارك المركز في الاجتماعات التالية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: اجتماع الخبراء الحكومي الدولي التاسع المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ والاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات؛ ودورة فريق استعراض التنفيذ الحادية عشرة المستأنفة الثانية؛ والاجتماع الثاني ما بين الدورات للمؤتمر بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مكافحة الفساد. كما أصبح المركز عضواً في الشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة وشارك في اجتماع عبر الإنترنت للجنة التوجيهية للشراكة، بغية توسيع نطاق شراكته في مجال مكافحة الفساد والرياضة؛

(ج) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد المركز 14 ورقة مناقشة بشأن مسائل مختلفة متصلة بإصلاح القانون الجنائي، مثل بدائل الاحتجاز القصير الأمد، والأطفال ضحايا الاتجار الذي تمارسه الجماعات المتطرفة العنيفة، وأثر الجائحة على مؤسسات العدالة، والوصول إلى مقاييس العدالة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغسل الأموال، والعدالة التصالحية، واستخدام الأنشطة الرياضية في جهود منع الجريمة التي تستهدف الشباب، وفساد البلديات، والاتجار بالبشر. ونشر المركز قصتين عن أثر عمله: الأولى عن عمله المتواصل

(3) متاح على الرابط <https://icclr.org/publications/handbook-on-restorative-justice-programmes-second-edition>.

على استحداث أدوات وعمليات لقياس الأداء، وهو ما أسهم في أول إطار لرصد الأداء في نظام العدالة الجنائية الكندي، الذي استحدثته وزارة العدل في عام 2019؛ والأخرى عن عمله بشأن حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف التابعة للأمم المتحدة، وخصوصاً فيما يتعلق بتعزيز خدمات العدالة والشرطة الأساسية المقدمة للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف، وتستخدم حزمة الخدمات حالياً لتنفيذ البرامج ذات الصلة في 10 بلدان على أساس تجريبي، ويستخدمها أيضاً 46 بلداً في مبادراتهم الخاصة؛⁽⁴⁾

(د) إدراكاً لأهمية إعطاء الأولوية لاحترام جميع الأشخاص وقدراتهم المختلفة، أنتج المركز فيديو تدريبي لضباط الشرطة الذين يتعاملون مع الأشخاص المصابين باضطرابات طيف التوحد. وقد ساعد الفيديو التدريبي على تثقيف المستجيبين الأوائل بشأن كيفية تطبيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالتعرف على الأشخاص المصابين باضطرابات طيف التوحد والاستجابة لاحتياجاتهم، وأدمج أساليب المشاركة المجتمعية الجيدة المتكاملة، والتقييم، وتقنيات تخفيف التوتر؛

(هـ) في تشرين الثاني/نوفمبر، شارك المركز في استضافة حدث عُقد عبر الإنترنت بعنوان "الاعتداء الجنسي في الحرم الجامعي ومجتمع ثنائيي الروح والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين واللاجئين+ (مجتمع الميم)" يهدف إلى إنشاء علاقات تبادل مجدية بين موظفي مؤسسات التعليم بعد الثانوي والطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ودعم مديري البرامج في جميع أنحاء المقاطعة من أجل تعميق معارفهم بشأن ضحايا الاعتداء الجنسي والناجين منه من مجتمع الميم، وقدرتهم على تقديم الدعم لهم؛

(و) واصل المركز العمل عن كثب مع معاهد أخرى في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل التحضير للدورة الثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك التحضير لاستضافة حلقة العمل الخاصة بشبكة البرنامج بشأن تهريب المهاجرين في أيار/مايو 2021. وواصل المركز العمل عن كثب مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومعاهد أخرى في شبكة البرنامج بشأن مشاريع بحثية مثل وضع منهج تدريبي خاص ببرامج العدالة التصالحية في تايلند، بدعم من معهد تايلند للعدالة.

واو - المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

14- في عام 2020، اضطلع المعهد الأسترالي لعلم الجريمة بالأنشطة البحثية التالية:⁽⁵⁾

(أ) نقح المعهد أولوياته البحثية، مع التركيز على العنف ضد النساء والأطفال؛ والجريمة الخطيرة والمنظمة العابرة للحدود؛ والمخدرات غير المشروعة؛ والجريمة الاقتصادية؛ والعدد المفرط من شباب الشعوب الأصلية في نظام العدالة الجنائية. كما كانت البحوث المتعلقة بأثر جائحة كوفيد-19 على الجريمة موضوعاً شاملاً لعدة جوانب؛

(ب) ظل العنف العائلي موضوعاً رئيسياً. وجمعت دراسة استقصائية شملت 15 000 امرأة معلومات عن تجاربهن مع العنف البدني والجنسي والسيطرة القسرية خلال المراحل الأولى من الجائحة، مع تحديد عوامل الخطر الرئيسية. وتناولت منشورات أخرى إمكانية وضع نموذج ردع مركّز للتصدي للعنف العائلي، وقدمت معلومات عن العنف العائلي من قبل المراهقين وعنف العشير الذي ترتكبه الإناث؛

(4) جميع منشورات المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية متاحة على الرابط <https://icclr.org/publications>.

(5) جميع المنشورات المشار إليها متاحة على الرابط <https://www.aic.gov.au/publications>.

(ج) شملت البحوث المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال مشاريع عن الأستراليين الذين يشاهدون البث المباشر للاعتداء الجنسي على الأطفال في القلبيين، ووضع برنامج علاجي للمجرمين الذين يشاهدون المواد التي تصور الاعتداءات الجنسية على الأطفال؛

(د) نشر المعهد، في إطار بحوثه بشأن الاتجار بالبشر والرق المعاصر، استعراضاً لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق للفترة 2015-2019؛

(هـ) نشر المعهد أيضاً سلسلة من التقارير عن الجرائم المتصلة بالمخدرات. وشملت المواضيع إجراء بحوث عن بائعي المخدرات في الأسواق المشفرة؛ والمرونة السعريّة للطلب على المخدرات؛ وأثر التوقيف والضبطيات على جرائم المخدرات؛ وإنفاذ قوانين المخدرات على مستوى الشوارع؛ وأثر جائحة كوفيد-19 على إمدادات الميثامفيتامين؛ واستخدام الهواتف المحمولة لشراء المخدرات وبيعها؛ والإمداد الاجتماعي من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية؛ وعرض الفتانيل وتعاطيه. واستمر المعهد في تنفيذ البرنامج المعنون "رصد تعاطي المخدرات في أستراليا" في مدن بريسبان، وسيدني، وأديلايد، وبيرث؛

(و) واصل المعهد إدارة سلسلة من برامج الرصد الإحصائي في مجال العدالة الجنائية، تشمل إعداد تقارير سنوية عن الوفيات في أثناء الاحتجاز، وجرائم الاحتيال التي تستهدف حكومة أستراليا، والجرائم المتعلقة بالهوية، وجرائم القتل؛

(ز) قام المعهد، في إطار برنامجه المعني بمنح بحوث علم الجريمة، بتمويل ونشر بحوث بشأن عدد من المواضيع، ولا سيما عن جرائم الشركات؛ واتخاذ قرارات الكفالة؛ وتجار المخدرات عبر الشبكة الخفية (داركنت)؛ والبرامجيات الخبيثة في البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه؛ والأطفال قيد الرعاية البديلة خارج المنزل وفي نظام العدالة الجنائية؛ واستعراض العائدات الإجرامية؛ ودراسة شبكات التواطؤ الإجرامي؛ واستخدام بيانات الإسعاف لفهم العنف؛ وجرائم الاحتيال؛ والتكاليف المرتبطة بمسارات الإجرام المختلفة؛ واحتياجات ضحايا الجرائم المتعلقة بالهوية؛ واستراتيجيات الرعاية الكاملة للمجرمين من السكان الأصليين؛ ومخاطر التصيد والجريمة الإلكترونية على طلاب الجامعات؛

(ح) لم تُنظم أي فعاليات وجهها لوجه بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وبدلاً من ذلك، قام المعهد بإعداد عدة عروض إضاحية ونشرها على الإنترنت، بشأن مواضيع شملت العنف العائلي، واللبث المباشر للاعتداء الجنسي على الأطفال، والقتل؛

(ط) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المعهد تمويلاً جديداً مستمداً من الموجودات الإجرامية التي ضبطتها الشرطة واستخدمه في الاضطلاع بمشروعين جديدين، هما استعراض دولي لأفضل الممارسات في التصدي للمواد التي تصور الاعتداءات الجنسية على الأطفال، وإجراء بحوث لمعالجة البث المباشر للاعتداء الجنسي على الأطفال.

زاي - معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

15- في عام 2020، اضطلع معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان، ومقره في سيراكوزا، إيطاليا، بعدد من الأنشطة، على الرغم من أن انتشار جائحة كوفيد-19 جعل من الضروري إلغاء بعض الأنشطة وإعادة التفكير في أنشطة أخرى بصورة جذرية. وشملت هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) اختُتم رسمياً مشروع البحث وبناء القدرات المعنون "تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع في جنوب شرق أوروبا" في تشرين الثاني/نوفمبر بعقد حلقة دراسية شبكية أخيرة لإطلاق تقرير قانوني وسياساتي

من 160 صفحة بعنوان "سد الفجوة في التنفيذ: تدابير العدالة الجنائية للتصدي للاتجار غير المشروع في جنوب شرق أوروبا والتحديات المرتبطة بذلك".⁽⁶⁾ ويقدم التقرير أول تحليل على نطاق المنطقة بأسرها للتحديات والفرص المطروحة أمام نظم العدالة الجنائية الوطنية فيما يتصل بالتصدي لظاهرة الاتجار غير المشروع على نحو أكثر شمولاً. كما يقدم توصيات للقادة وواضعي السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويعمل المعهد الآن على ضمان توزيع تقريره على نطاق واسع، بما في ذلك على البلدان المانحة المحتملة التي لها وجود طويل الأمد في المنطقة؛

(ب) يعمل مشروع آلية مكافحة الاتجار غير المشروع في الوقت الحاضر على وضع الصيغة النهائية لمبادئها التوجيهية المتعمقة للحكومات والأعمال التجارية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع. وقد استندت مسودة الوثيقة إلى المشورة والرؤى المقدمة من لجنة استشارية مكونة من تسعة أشخاص، وإلى المشاورات مع كبار الممارسين في مجالات مثل إنفاذ قوانين الجمارك والملكية الفكرية والاتجار غير المشروع القائم على التكنولوجيا السيبرانية. وفور الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية، سيقوم المعهد بإعداد منشور وموقع على شبكة الإنترنت ليكون بمثابة أداة مفيدة للبحث في المبادئ التوجيهية والمواد الداعمة (بما في ذلك المعاهدات والمبادئ والمبادئ التوجيهية والشبكات والمنابر الدولية وغير ذلك)؛

(ج) بغية مواجهة الهجمات المستمرة على المؤسسات وأشكال الحكم الديمقراطية على الإنترنت وخارجها، قُدم عرض إيضاحي في مجلس الشيوخ الإيطالي في 16 أيلول/سبتمبر 2020 عن برنامج عمل لجنة الثقافة والعلوم والتعليم والإعلام التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بشأن موضوع "الحق في المعرفة"؛

(د) في الفترة من 22 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عُقدت عبر الإنترنت الدورة التدريبية العاشرة المسماة "جوليانو فاسالي" حول القانون الجنائي والإجراءات الجنائية لفائدة مرشحين لنيل درجة الدكتوراه، بالتزامن مع المؤتمر الثامن للجنة المستشارين الناشئين التابعة للرابطة الدولية لقانون العقوبات. وكان عنوان الدورة التدريبية هو "الوجه الجديد للنظام الجنائي، بين التعاون بين القطاعين العام والخاص وآليات التكامل بين القانون الملزم والقانون غير الملزم"، وركزت على طرائق التعاون بين السلطات العامة والجهات الخاصة فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات السياسية الجنائية وتنفيذها، وآليات التكامل التنظيمي بين القانون الملزم والقانون غير الملزم. وشارك في الدورة في المقام الأول مرشحون لنيل درجة الدكتوراه في المسائل الجنائية (القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وعلم الجريمة)؛

(و) المشروع المعنون "نقل نُهج اعتناق التطرف في إطار التدريب" ("مشروع التدريب" ترين) (TRAin Training)) الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي يهدف إلى تعزيز المعارف وتحديثها فيما يتصل بالظاهرة الدائمة التغير المتمثلة في اعتناق الأفكار المتطرفة داخل السجون وخلال فترة المراقبة، وكذلك تزويد المهنيين بالمهارات اللازمة لتفسير علامات التطرف العنيف واستبانتها على وجه السرعة. واختتم المشروع بمؤتمر ختامي عُقد في روما في كانون الثاني/يناير، وعُرضت فيه نتائج المشروع وتقييمه والسيناريوهات المستقبلية المحتملة.

حاء - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

16- تأسست جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في عام 1978. وتعد الجامعة، ومقرها في الرياض، مؤسسة تعليمية فريدة من نوعها في العالم العربي، حيث إنها تخصص في الدراسات المتقدمة المتعلقة بالأمن

(6) متاح على الرابط

www.siracusainstitute.org/app/wp-content/uploads/2020/11/SII-Regional-crime-trends-report_web.pdf

على مستوى طلاب الدراسات العليا. وتقدم الجامعة برامج تقضي إلى منح شهادات الدبلوم ودرجة الماجستير ودرجة الدكتوراه. كما تقدم الجامعة برامج دبلوم ودورات تدريبية أخرى تتعلق بالأمن. وتعد الجامعة باستمرار مؤتمرات أمنية وحلقات دراسية وتنظم معارض للتوعية بالمسائل الأمنية وتعزيز المهارات والمعارف لدى العاملين في مجال الأمن.⁽⁷⁾

طاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية

17- المعهد الوطني للعدالة هو الفرع المعني بالبحث والتقييم والتطوير في وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية. ورسالة المعهد هي أن يوفر ما يلزم من معارف وأدوات موضوعية مستقلة تستند إلى الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المرتبطة بالجريمة والعدالة، وخصوصاً على صعيد الولايات الاتحادية والصعيد المحلي في الولايات المتحدة. ودعماً لهذه الرسالة، يخصص المعهد استثمارات في مجالات رئيسية ثلاثة، هي: البحوث بشأن المسائل المتصلة بالجريمة والعدالة الجنائية، واستخدام التكنولوجيا لأغراض إنفاذ القانون، وتوفير خدمات التحليل الجنائي التي تدعم أجهزة العدالة الجنائية. وعلى سبيل المثال، في عام 2020، استمر المعهد في تنفيذ البرنامج المعني بالمسائل عبر الوطنية، الذي يستثمر المعهد في إطاره في مجال الدراسات البحثية والتقييمية للمسائل الدولية التي تؤثر على إنفاذ القانون في الولايات المتحدة وخارجها، وتشمل هذه الدراسات، على سبيل المثال لا الحصر، العصابات عبر الوطنية، ومنع الإرهاب، والأشخاص المفقودين ومجهولي الهوية، والاتجار بالأشخاص. وتشمل الجهات المستفيدة من استثمارات المعهد في أنشطة البحث والتطوير والتقييم أجهزة إنفاذ القانون ومكاتب المدعين العامين والمؤسسات الإصلاحية والعديد من الهيئات المجتمعية التي تتعامل مع نظام العدالة الجنائية.⁽⁸⁾

18- ما زال المعهد يشارك في المبادرات الدولية، ويدعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بسبل متعددة. وبالمفهوم الأوسع، كثيراً ما تتقاطع أبحاث المعهد مع مواضيع تدرج ضمن نطاق اختصاص المكتب.⁽⁹⁾

19- في عام 2020، اضطلع المعهد بعدد من الأنشطة ذات الصلة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبالأمن المتحدة. فعلى سبيل المثال، شارك المعهد في الاجتماع التخطيطي لمعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2020، وينسق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء آخرين في شبكة البرنامج من أجل تنظيم حلقات عمل ودورات إضافية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في كيوتو، اليابان، عبر الإنترنت وبالمشاركة الشخصية، في عام 2021. ويعمل المعهد عن كثب مع المكتب والمعهد الكوري لعلم الإجرام من أجل تنظيم حلقة عمل تركز على السبل التي تُستخدم بها التكنولوجيات الناشئة لتيسير النشاط الإجرامي، والسبل التي يمكن أن تُستخدم بها التكنولوجيات الناشئة كأدوات لمنع الجريمة ومكافحتها.

(7) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط <http://nauss.edu.sa>.

(8) يمكن الاطلاع على قائمة كاملة ببرامج المعهد وشركائه في الموقع الشبكي للمعهد (www.nij.gov).

(9) يمكن الاطلاع على نتائج جميع مبادرات المعهد البحثية على الموقع الشبكي لدائرة المراجع الوطنية في مجال العدالة الجنائية (www.ncjrs.gov).

ياء - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

20- في عام 2020، واصل معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني تنفيذ أنشطة لدعم معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.⁽¹⁰⁾

21- في مجال تنمية القدرات، نفذ المعهد الأنشطة التالية:

(أ) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعاون المعهد مع معاهد التدريب القضائي في الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين والعراق ولبنان والمغرب لنشر مواد حقوق الإنسان وإعداد برامج التدريب للقضاة والمدعين العامين وفئات مهنية أخرى؛

(ب) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالشراكة مع جماعة شرق أفريقيا، قدم المعهد التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي المؤسسات الإصلاحية من كينيا ورواندا وجنوب السودان وأوغندا. وعمل المعهد مع محامين مدربين تابعين للتحالف من أجل محكمة أفريقية فعالة لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بشأن التواصل مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. واستعرض المعهد والمنتدى الأفريقي للرقابة المدنية لأداء الشرطة المعايير المشتركة للأعمال الشرطية في شرق أفريقيا، بما في ذلك مواءمتها مع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو). ودرب المعهد، جنبا إلى جنب مع جمعية القانون في شرق أفريقيا، محامين لدى محكمة العدل لشرق أفريقيا على القواعد الإجرائية والمرافعات في قضايا حقوق الإنسان. وبالتعاون مع شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، قدم المعهد التدريب لمؤسسات الشبكة على التقاضي أمام الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان. وأعدت الشبكة الأكاديمية الإقليمية التابعة للمعهد منشورا عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، مع التركيز على قرارات المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومحكمة العدل لشرق أفريقيا، ومحكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(ج) فيما يتعلق بكينيا، نفذ المعهد أنشطة عديدة مع دوائر الإصلاحات وغيرها من الجهات الفاعلة، اشتملت على تدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية والمراقبة، وإجراء دراسة استقصائية عن التدابير غير الاحتجازية. كما دعم المعهد وضع سياسة وطنية لدوائر الإصلاحات، وإجراء دراسة بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الإصلاحية؛

(د) استعرض المعهد، بالتعاون مع دائرة الإصلاحات والسجون في زيمبابوي، منهج التدريب المطبق في الدائرة، ودرب موظفي المؤسسات الإصلاحية على قانون حقوق الإنسان ومعاييرها، وتبرع بمؤلفات إلى كلية تدريب الموظفين. كما وقع المعهد مذكرة تفاهم مع مفوضية مكافحة الفساد في زيمبابوي، ونظم حلقة عمل لفائدة المفوضية حول موضوع الفساد وحقوق الإنسان؛

(هـ) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نظم المعهد دورة لفائدة قضاة وممثلين في إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند بشأن حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والبيئة؛

(و) في كمبوديا، عقد المعهد حلقة عمل بشأن التعليم القانوني العملي لفائدة محاضرين من جامعات كمبوديا، بغية تعريفهم بالنظرية والممارسة العملية في مجال التعليم القانوني العملي، واستعراض المبادرات الحالية في هذا المجال ومناقشة تطويره في مؤسساتهم؛

(10) يمكن الاطلاع على بيان كامل للأنشطة المضطلع بها في مجال العدالة المنصفة والفعالة، فضلا عن المجالات الأخرى ذات الأولوية للمعهد، على الرابط www.rwi.lu.se.

(ز) في الصين، قدم المعهد، بالتعاون مع جامعة بكين، دورات عن حقوق الإنسان وسيادة القانون لفائدة طلاب الماجستير، ومحاضرات عن مسائل من بينها الإجراءات الجنائية وحماية حقوق الإنسان. ونظم المعهد بالشراكة مع معهد إيس-ليك للتقدم الاجتماعي في ووهان حلقة عمل بشأن البحوث في مجال السياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك بشأن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة. وقد نشر المعهد، بالتعاون مع جامعة الصين للعلوم السياسية والقانون، أول كتاب دراسي باللغة الصينية عن النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، بما في ذلك التركيز على العدالة الجنائية؛

(ح) في تركيا، اشترك المعهد مع جامعة أوزبيين لإنشاء منتدى بشأن العدالة المراعية لاحتياجات الأطفال، ومع نقابة المحامين في أنقرة لإعداد برامج "تدريب مدربين" للمحامين العاملين في وحدة التدريب الداخلي التابعة للنقابة؛

(ط) في أوزبكستان، عمل المعهد مع أكاديمية مكتب المدعي العام من أجل دعم برنامج لنيل درجة الماجستير في حقوق الإنسان، واشتمل العمل على استعراض المناهج الدراسية وإعداد دورة بشأن حقوق المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة؛

(ي) في أرمينيا، وبالتعاون مع وزارة العدل وأطراف معنية أخرى، أجرى المعهد تقييماً للاحتياجات اللازمة لدعم إصلاحات قطاع العدالة ووضع خطة وطنية لحقوق الإنسان؛

(ك) في بيلاروس، دعم المعهد وضع أول دليل تدريبي لمراكز المشورة القانونية في بيلاروس، يدمج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي؛

(ل) في كوبا، عقد المعهد حلقات عمل بشأن التعليم القانوني العملي بالشراكة مع جامعتي فالنسيا وهافانا والمنظمة الوطنية لمكاتب المحامين الكوبيين، استهدفت المعلمين والمحامين ورجال القضاء.

22- وفي مجال الأنشطة المتصلة بالخبرات، انضم المعهد إلى اجتماع فريق الخبراء التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن دليل الموارد التشريعية الخاص بقواعد نيلسون مانديلا.

كاف - المركز الدولي لمنع الجريمة

23- في عام 2020، اضطلع المركز الدولي لمنع الجريمة، ومقره في مونتريال، كندا، بالأنشطة التالية:

(أ) إطلاق مختبر السلامة الحضرية، الذي أنشئ بالشراكة مع مدينة مونتريال، في عام 2020. ويتيح المختبر مجالا من أجل '1' تبادل المعلومات، حيث سيتوسع ليشمل مدنا أخرى في جميع أنحاء العالم، مما يسمح بوضع المعايير المرجعية وتبادل المعلومات والخبرات، وإيجاد مجتمع من المدن يعمل من أجل السلامة الحضرية؛ '2' توفير المعلومات، حيث سيتعامل المختبر مع قاعدة بيانات واسعة النطاق عن الجريمة والعنف وانعدام الأمن وعوامل الخطر والقدرة على الصمود والمعلومات الجغرافية، من بين أمور أخرى؛ '3' توفير المعارف، حيث سينتج المختبر تقارير مواضيعية عن المسائل والاتجاهات الرئيسية والمقارنات الدولية لفائدة المدن الأعضاء فيه؛ '4' الابتكار، حيث سيعمل المختبر نُهجاً وأفكاراً وأدوات مفاهيمية ومنهجية جديدة لتعزيز فهمنا للسلامة الحضرية والممارسات المحلية مع المدن الشريكة؛

(ب) الانتهاء من إعداد تقرير عن الاتجار بالنساء والفتيات المهاجرات في أمريكا الوسطى والشمالية، يتضمن تحليلاً لاستراتيجيات الوقاية التي وُضعت على الصعيد الدولي والإقليمية والوطنية.⁽¹¹⁾

(11) متاح على الرابط <https://cipc-icpc.org>.

وبين هذا البحث وجود ثغرة خطيرة في تنفيذ السياسات الوقائية، والحاجة إلى تركيز جهود الوقاية على الضحايا والناجين، والحاجة الماسة إلى توعية النساء والفتيات بالمسائل المتعلقة بالاتجار على نحو أفضل على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ج) الانتهاء من إعداد الطبعة السابعة من "التقرير الدولي عن منع الجريمة والأمن المجتمعي" (*International Report on Crime Prevention and Community Safety*) التي ستصدر قريباً، والتي تركز على الثغرات القائمة بين الأدلة العلمية وسياسات وممارسات منع الجريمة. وعلى نحو أكثر تحديداً، يتناول التقرير عدة مجالات تمثل فيها هذه الثغرات مشكلة أكثر حدة، هي: '1' المبررات المنطقية و"أنظمة الحقيقة" المختلفة التي تكتنف عمليات وضع السياسات؛ '2' صعوبة فهم العمليات العلمية وتفسير الأدلة العلمية؛ '3' صعوبة ربط الأدلة العلمية مع مصادر أخرى للمعرفة بهدف ضمان وضع سياسات تشاركية وتكاملية ومتعددة الأبعاد؛

(د) وضع نموذج للسلامة الحضرية قائم على المعرفة، يدمج عناصر نظرية ومفاهيمية وتشغيلية بهدف تقديم منظور جديد بشأن مسائل السلامة الحضرية والجريمة والعنف، فضلاً عن تعزيز قدرة الأطراف المعنية المحلية على استحداث عملية منهجية وتشاركية لوضع الاستراتيجيات. وقد أعد هذا النموذج بالشراكة مع باربرا هولتمان، مبتكرة نهج "التصحيح" في التصدي للجريمة والعنف. وهناك عنصران رئيسيان ضمن صلب النموذج، هما: عملية منهجية وتشاركية وقابلة للتكيف لصنع القرارات، تصاحب الأطراف المعنية المحلية من مرحلة البدء حتى مرحلة التقييم؛ ونظام لإدارة المعارف قائم على المؤشرات، يتيح هيكل المعلومات المتاحة وفرزها وتحليلها واستخدامها في جميع مراحل عملية وضع السياسات؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية في بلديات مختلفة في كيبك. وبالتعاون مع وزارة السلامة العامة في كيبك، أعد المركز برنامجاً لدعم البلديات يهدف إلى تزويد السلطات المحلية الصغيرة والمتوسطة القدرات بتحليل أساسي لحالة الجريمة وانعدام الأمن فيها، ومساعدتها في إجراء مراجعات محلية للسلامة، وما يتبع ذلك من وضع استراتيجيات منع الجريمة وسلامة المجتمع المحلي.

لام- معهد الدراسات الأمنية

24- معهد الدراسات الأمنية هو مؤسسة أفريقية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تعزيز الأمن البشري على مستوى القارة. ويوجد المقر الرئيسي للمعهد في بريتوريا، وله مكاتب إقليمية في كل من أديس أبابا وداكار ونيروبي، ومكتب فرعي في باماكو، وموظفون يعملون في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

25- وفي عام 2020، اضطلع المعهد بالأنشطة التالية لتعزيز استجابة أفريقيا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة:

(أ) اشترك المعهد مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تعزيز المعارف والإجراءات المتخذة للتصدي للجريمة المنظمة في أفريقيا. ويمول الاتحاد الأوروبي مشروع "إنأكت" (Enact) الذي يقوده المعهد؛

(ب) نظم المعهد أكثر من 20 حدثاً عبر الإنترنت، بما في ذلك حدث جانبي واحد عن الاتجار بالمخدرات عُقد في 6 آذار/مارس، أثناء الدورة الثالثة والستين للجنة المخدرات، وحدثان جانبيان عُقدا في فيينا يومي 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر، أثناء الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعقودة في فيينا؛

(ج) وضع المعهد الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مكافحة الجريمة عبر الوطنية والخطيرة والمنظمة في الجنوب الأفريقي، وهي استراتيجية قبلتها الدول الأعضاء المجتمعّة؛

(د) قدم المعهد المساعدة التقنية وسيّر اعتماد بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالأسلحة النارية، الذي أفضى إلى منح زخم جديد للتصدي للتدفقات غير المشروعة للأسلحة في المنطقة. كما شجّع نجاح بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دولاً أعضاء في الجماعة الإنمائية، مثل ناميبيا، على طلب المساعدة التقنية في تنفيذ الأطر الوطنية والإقليمية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم المعهد أيضاً جهاز الشرطة الناميبية في وضع سياسة وطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بهدف التصدي للتدفقات غير المشروعة ذات الصلة؛

(هـ) دعم المعهد الاستراتيجية التنفيذية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية الخاصة بمنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي ودعم إعادة تنشيط البروتوكول الإقليمي المتعلق بسرقة الماشية الخاص بمنظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا على مدى الأشهر الستة الماضية؛

(و) نشر المعهد مواد عن مسائل مختلفة ذات صلة بالجريمة المنظمة، بما في ذلك الأسواق غير المشروعة، والجرائم ضد الأحياء البرية، والاتجار بالمخدرات، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص؛⁽¹²⁾

26- وفي عام 2020، اضطلع المعهد بالأنشطة التالية الرامية إلى منع العنف والنهوض بتدابير العدالة الجنائية وفعالية ضبط الأمن:

(أ) نشر المجلة الفصلية بشأن الجريمة في جنوب أفريقيا (*South African Crime Quarterly*)⁽¹³⁾ وتقارير منتظمة بشأن الأمن الإقليمي؛

(ب) العمل بصفته مصدر خبرة فيما يتعلق بضبط الأمن والجريمة والعدالة لفائدة لجنة الحافظة البرلمانية المعنية بالشرطة، التابعة لبرلمان جنوب أفريقيا؛

(ج) رصد الاتجاهات في مجال الجريمة والعدالة والحوكمة وتحليلها، بما في ذلك سير عمل نظام العدالة الجنائية؛

(د) إجراء البحوث والتحليلات في مجال الجريمة، بما في ذلك بشأن التدابير الفعالة للتصدي للجريمة والعنف، وبناء مدن أكثر أماناً، والمشاركة المدنية، والبحوث المبتكرة بشأن تنشئة الأولاد وعنف العشير؛

(هـ) إدارة مركز معلومات وتحليل الجريمة والعدالة، وهو مصدر للمعلومات والتحليلات سهل الاستخدام وجيد التوقيت ودقيق وموثوق، ومتاح بسهولة عبر الإنترنت (www.issafrica.org/crimehub)؛

(و) التعاون مع دائرة الشرطة في جنوب أفريقيا في تحليل الإحصاءات الفصلية والسنوية المتعلقة بالجريمة في البلد؛

(ز) تقديم معلومات وتحليلات ذات صلة بشأن السياسات والاستراتيجيات والأداء؛

(12) يمكن الاطلاع على مطبوعات معهد الدراسات الأمنية والمنظمة الشريكة على الموقع الشبكي الخاص بمشروع "إنأكت" (Enact) على الرابط: <https://enactafrica.org/>، وبلغ مجموع عدد زيارات الموقع حوالي 198 666 زيارة في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2020.

(13) متاحة على الرابط <https://issafrica.org/research/south-african-crime-quarterly>.

- (ح) تنسيق أعمال منتدى منع العنف، والتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني من أجل وضع نهج شاملة لمنع العنف؛
- (ط) استضافة حلقات دراسية وجلسات إحاطة لوضعي السياسات ومتخذي القرارات.
- 27- وفي عام 2020، اضطلع المعهد بالأنشطة التالية لتعزيز سيادة القانون والإجراءات القائمة على حقوق الإنسان لمنع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما:
- (أ) تقديم مشورة الخبراء إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن سيادة القانون ومكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف في سياق عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛
- (ب) توفير التدريب بشأن الجريمة عبر الوطنية والدولية والإرهاب لفائدة طائفة واسعة من المحققين والمدعين العامين والقضاة وغيرهم من الموظفين الحكوميين في أفريقيا؛
- (ج) توفير تدريب متخصص في مجال مكافحة الإرهاب لفائدة كبار المدعين العامين وموظفي الشرطة في شرق أفريقيا وغربها وجنوبها؛
- (د) التعاون مع جهات منها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والإنتربول، ومركز التعاون العالمي في مجال مكافحة الإرهاب؛
- (هـ) عقد حلقتي عمل لبناء القدرات في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته في بنن وتوغو، في إطار شراكة مع فرعي شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام في هذين البلدين، لفائدة ممثلين مختارين من المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛
- (و) المشاركة في الاجتماع العادي الخامس لخبراء مجلس الوفاق والوزراء المسؤولين عن الأمن وإدارة الحدود، بناء على طلب المجلس؛ وضم الاجتماع متخذي قرارات ومستشارين من بنن وبوركينا فاسو وتوغو وكوت ديفوار والنيجر لمناقشة التحديات الأمنية المشتركة؛
- (ز) تقديم رؤى وتحليلات أسهمت في عملية التأمل الداخلي التي اضطلعت بها وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن سبل التدخل الممكنة لدعم استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد؛
- (ح) دعم عمليات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بناء على طلب من البرنامج، من خلال سلسلة من الفعاليات اشتملت على تقديم إحاطات إعلامية وعروض إيضاحية ومساعدة تقنية لاستعراض أو وضع وثائق استراتيجية تحدد إطار أعمال الوكالة فيما يتعلق بالنزاع في حوض بحيرة تشاد؛
- (ط) الإسهام في إجراء مشاورات خبراء، بطلب من فريق المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، بهدف تنقيح استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، وتبادل الآراء والتحليلات المستمدة من أبحاث المعهد في منطقة الساحل.

ميم- المعهد الكوري لعلم الإجرام

- 28- سعى المعهد الكوري لعلم الإجرام منذ إنشائه إلى الوفاء بولايته الأساسية المتمثلة في إجراء بحوث شاملة ومنهجية بشأن الجريمة؛ وإجراء بحوث مشتركة مع معاهد كورية وأجنبية؛ والمشاركة على الصعيد الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفيما يلي أبرز الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام 2020:

(أ) في 25 حزيران/يونيه، استضاف المعهد أول اجتماع لفريق الخبراء التابع للمعهد الكوري لعلم الإجرام، دُعيت فيه ليف توريس، مديرة مجموعة الرواد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، التابعة لمركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك. وكان من بين المواضيع التي نوقشت الأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على الفئات المهمشة والضعيفة، والتدابير الرامية إلى ضمان الوصول إلى العدالة من خلال التكنولوجيا والابتكار؛

(ب) في 2 أيلول/سبتمبر، استضاف المعهد أول سلسلة ندوات للمعهد الكوري لعلم الإجرام، اشتملت على محاضرات قدمها كيتييونغ كيتايارك، مدير معهد العدالة التايلندي. وكان من بين المواضيع التي نوقشت المخاطر المتزايدة التي تحيق بالصحة العامة في السجون وأماكن الاحتجاز، واستخدام التدابير البديلة للسجن من أجل تخفيف الاكتظاظ في السجون، وأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات دعماً لقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)؛

(ج) في 4 أيلول/سبتمبر، استضاف المعهد مؤتمر خبراء آسيا والمحيط الهادئ الأول للعدالة الجنائية. ودعا المؤتمر، الذي تناول موضوع "مهام العمل في مجال السياسة الجنائية في خضم جائحة كوفيد-19: اتجاهات متطورة في مشهد متغير" باحثين منتسبين إلى معاهد إقليمية تابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بهدف فحص أثر التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن الجائحة على انتشار الجريمة وأنماطها، وآثار الجائحة على حقوق الخصوصية وحماية البيانات؛

(د) في يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر، استضاف المعهد المنتدى الدولي السابع للمعهد الكوري لعلم الإجرام بشأن موضوع "تحديات الجريمة السيبرانية كفرص: الوقاية والتعاون والسلامة". ودُعي خبراء في مجال الجريمة السيبرانية مشهود لهم دولياً لتناول طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك قياس نطاق الجريمة السيبرانية، والجرائم الاقتصادية المرتكبة باستخدام التكنولوجيا السيبرانية، والجرائم الجنسية السيبرانية، والأمن السيبراني.

نون - معهد بازل المعني بالحوكمة

29- احتفل المركز الدولي لاسترداد الأموال التابع لمعهد بازل للحوكمة بتحقيق عدة إنجازات هامة فيما يتصل بما يقدمه من توجيه ودعم في مجال القضايا لسلطات إنفاذ القانون المكلفة باسترداد الموجودات المسروقة. وشملت تلك الإنجازات صدور أول أمر مصادرة غير مستند إلى إدانة في ملاوي، واتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة في جمهورية تنزانيا المتحدة في إطار أول اتفاق لإرجاء الملاحقة القضائية المؤجلة للمملكة المتحدة، وقضية مصادرة لا تستند إلى الإدانة في بيرو ترسي سابقة قانونية. وانتهى العام بإبرام اتفاق تاريخي بشأن إرجاع الموجودات بين لكسمبرغ وسويسرا وبيرو.

30- وعلى الرغم من التحديات التي تواجه تكرار حلقات العمل التدريبية المكثفة عبر الفضاء الافتراضي، نفذ فريق التدريب التابع للمركز الدولي لاسترداد الأموال دورة تدريبية مكثفة عبر الإنترنت للسلطات في أوكرانيا وكينيا وتونس، وكذلك لأعضاء شبكتين أفريقيتين لمكافحة الفساد. كما أطلق دورة جديدة مفتوحة يشرف عليها مدرب حول العملات المشفرة ومكافحة غسل الأموال.

31- وكانت منصة التعلم الجديدة "ليرن" (learn.baselgovernance.org) (LEARN) الخاصة بمعهد بازل حاسمة الأهمية في الانتقال إلى التعلم الافتراضي. ويستضيف موقع المنصة أيضاً دورات إلكترونية مجانية حول تتبع الموجودات والتحليل المالي، بما في ذلك نموذج جديد لتمويل الإرهاب وُضع بالتعاون مع مجموعة إيغيمونت لوحدات الاستخبارات المالية. وهذه الدورات متاحة بعدة لغات، وتتاح كذلك مبادئ توجيهية عملية وأدلة سريعة عن مواضيع مكافحة الفساد.

32- وارتفع الطلب على أداة الاستخبارات المفتوحة التي أعدها معهد بازل، وهي أداة تُستخدم في إجراء التحقيقات وبذل العناية الواجبة. وتُجري الأداة المتاحة على الإنترنت عمليات بحث بلغات متعددة عن الأفراد والمنظمات والجرائم المالية في المعلومات المفتوحة المصدر.

33- وحظيت الطبعة السنوية التاسعة من فهرس بازل لمكافحة غسل الأموال، وهو أداة لتقييم المخاطر القطرية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باهتمام وسائط الإعلام على الصعيد العالمي. وارتفع عدد الاشتراكات في طبعة الخبراء (وهي مجانية للمؤسسات العامة وغير الربحية) بصورة ملحوظة.

34- وبرنامج "الفساد الأخضر" (Green Corruption) هو البرنامج الجديد الذي أعده معهد بازل للتصدي التدهور البيئي من خلال نهج يقوم على مكافحة الفساد والحوكمة. ويبني البرنامج على العمل الأولي الذي ركز على الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والذي دعم قدرات التحقيق المالي والتعاون في جميع أنحاء شرق أفريقيا. ويشمل ذلك فتح المجال أمام التعاون الاستخباري مع القطاع الخاص من خلال تشغيل نظام تبادل المعلومات التابع لفرقة العمل المالية المعنية بالأحياء البرية وفرقة العمل المعنية بنقل الأحياء البرية.

35- وواصل فريق الحوكمة العامة التابع للمعهد إنتاج بحوث رائدة في مجال العوامل المشجعة غير الرسمية والسلوكية للفساد ودور الشبكات الاجتماعية. وتشدد المشاريع على أهمية إدراج الأدلة المتعلقة بهذه العوامل في تدابير التصدي الرامية إلى مكافحة الفساد. ويشمل العمل المضطلع به هذا العام تطبيق تحليل الشبكات الاجتماعية على شبكات الجرائم ضد الأحياء البرية، وإجراء البحوث على مستوى المجتمعات المحلية بشأن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في أوغندا، واختبار كيفية تسخير شبكات التواصل الاجتماعي لاستهداف المعايير الاجتماعية المتصلة بالفساد في قطاع الصحة في جمهورية تنزانيا المتحدة.

36- وتتراوح المبادرات الجديدة التي اتخذها أخصائيو الامتثال والعمل الجماعي في المعهد بين إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس فعالية برامج مكافحة الفساد واستكشاف المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وأوجه التآزر مع الشركات في جميع أنحاء العالم في مجال الامتثال لمكافحة الفساد. وأجريت بحوث جديدة لدعم تطور العمل الجماعي لمكافحة الفساد إلى معيار عالمي مدرج في منصة العمل الجماعي التابعة لمنندى مجموعة العشرين المعني بمنشآت الأعمال التجارية، بدعم من مبادرة "سيمنز" للنزاهة. ونظرت هذه البحوث في مواضيع منها الموارد التي تركز على الممارسين في سياق مبادرات التصديق المحلية، ومواثيق النزاهة، وآليات الإبلاغ الرفيعة المستوى.

37- وفي مكتب المعهد في بيرو، دخل برنامج الإدارة المالية العامة على الصعيد دون الوطني، الذي تموله سويسرا، مرحلته الثانية التي تستغرق أربع سنوات. وفي إطار الأسبوع الوطني للابتكار في بيرو، سلط الضوء على استفادة الفريق بتكاء من وسائل التواصل الاجتماعي لتدريب الآلاف من المسؤولين الحكوميين، على الرغم من القيود المفروضة بسبب الجائحة.

سين - كلية علم القانون الجنائي

38- في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2020، أنجز معظم عمل كلية علم القانون الجنائي التابعة لجامعة بيجين التربوية عبر الإنترنت، وجرت العودة إلى المكاتب في أيلول/سبتمبر. ولذلك، نظم المعهد مؤتمرات عبر الإنترنت وخارجها. وكانت الأنشطة الرئيسية المضطلع بها خلال عام 2020 على النحو التالي:

(أ) في 2 تموز/يوليه 2020، شارك خبراء وعلماء من الكلية في مؤتمر عبر الإنترنت، وقدموا اقتراحات لتحسين مشروع التعديل الحادي عشر للقانون الجنائي في الصين، الذي صيغ في الاجتماع العشرين

للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني الثالث عشر في الصين. وعلى وجه الخصوص، قدموا اقتراحات بشأن الجرائم البيئية والجرائم المتصلة بحماية الحيوانات البرية من منظور القانون الجنائي الدولي. وبعد الاجتماع، جُمعت الاقتراحات التي قدمها الخبراء في تقرير مكتوب وقُدمت إلى السلطة التشريعية الوطنية؛

(ب) في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عُقد بنجاح في بيجين المنتدى الدولي التاسع للقانون الجنائي المعاصر، الذي ركّز على امتثال الشركات وحوكمة الشركات. وعُقد المنتدى عبر الإنترنت وخارجها في الوقت نفسه، برعاية الكلية والرابطة البحثية لمركز بيجين للمشاورات المعني بدور المخاطر القانونية ومكافحتها، وهي إحدى المراكز البحثية التابعة للكلية. وأجرى ما يقرب من 100 خبير وباحث من جميع أنحاء البلد، بالإضافة إلى قضاة ومدعين عامين ومحامين ورواد أعمال وخبراء وباحثين من جمهورية كوريا وهنغاريا واليابان وبلدان أخرى، مناقشات متعمقة بشأن مسائل امتثال الشركات والحوكمة في جرائم الشركات؛

(ج) في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نُظِم بنجاح في جامعة بيجين التربوية الحدث المعنون "إطلاق نماذج مكافحة الإرهاب باللغة الصينية"، الذي شاركت في رعايته الكلية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وشارك مسؤولون من المكتب ونحو 100 من أساتذة وطلاب الجامعات في التدريب باستخدام نميطة مكافحة الإرهاب التي أعدتها مبادرة التعليم من أجل العدالة، بالاستفادة من مزيج من الأساليب على شبكة الإنترنت وخارجها؛

(د) في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عُقدت ندوة عن الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية في جامعة بيجين التربوية، استضافتها الكلية، وشاركت في تنظيمها رابطة بحوث القانون الجنائي الصينية. وتألفت من ثلاث جلسات، لمناقشة المسؤولية الجنائية عن الذكاء الاصطناعي، وردود أفعال المجرمين على الذكاء الاصطناعي، والجرائم المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وحالة موضوع الإجراء في مجال الذكاء الاصطناعي. وركزت الندوة على التفاعل بين النظرية والتطبيق، والتشريعات والعدالة، وعلى مختلف المشاكل التي قد تكون موجودة في الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية، وعلى المزج التفاعلي بين النظرية والتطبيق، والتشريعات والعدالة، وتعزيز تطوير الذكاء الاصطناعي.

عين - معهد تايلند للعدالة

39- لا يزال تحسين معاملة المجرمين، بما في ذلك إعادة إدماجهم في المجتمع، إحدى الولايات الأساسية لمعهد تايلند للعدالة. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك)، نظم المعهد سلسلة من الأحداث عبر الإنترنت وخارجها، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، شملت الأحداث المعنونة "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء (قواعد بانكوك) في الذكرى العاشرة: التقدم المحرز والإمكانات"، و"الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء (قواعد بانكوك): المنظورات العالمية وسبل المضي قدماً" و"تحو السنة العاشرة من قواعد بانكوك: تعزيز قوة الشراكة الاجتماعية".

40- ويواصل المعهد التركيز على الروابط بين العدالة الجنائية وسيادة القانون والتنمية فيما يتصل بأبعادها الدولية والإقليمية والوطنية، مع الاضطلاع بالأنشطة الرئيسية التالية:

(أ) فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، نظم المعهد المؤتمر الثاني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن موضوع "تعزيز ثقافة المنع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تدابير تعاونية وابتكارية لتحقيق العدالة للجميع"، الذي عُقد يومي 27 و28 شباط/فبراير 2020. وقد شارك في المؤتمر الذي ركز على جنوب شرق آسيا 320 مشاركاً من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص

والأوساط الأكاديمية. كما عُقد منتدى شبابي مواز شارك فيه ممثلو الشباب من 10 بلدان من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛

(ب) استجابة لجائحة كوفيد-19، أصدر المعهد "التقرير المتعلق بحالة جائحة كوفيد-19 في السجون، وتوصيات سياساتية لتايلند". وبالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عقد المعهد سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية العالمية بشأن موضوع إصلاحات العدالة الجنائية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. ونوقشت التحديات المتأثرة عن الجائحة فيما يتعلق بالمعاملة المراعية للاعتبارات الجنسانية والتدابير غير الاحتجازية. ونظم المعهد أيضا سلسلة من المؤتمرات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت بشأن موضوع التكيف مع الجائحة والتعايش معها؛

(ج) نظم المعهد برنامجا تدريبيا متخصصا افتراضيا لفائدة موظفي سجن مالانغ للنساء في إندونيسيا، بغية تحسين القدرة على إعادة التأهيل وإصلاح السجون. ووفر البرنامج فهما متعمقا لاحتياجات السجينات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على صحتهم وأمنهن وإعادة تأهيلهن. وحضر حلقة العمل المعقودة عبر الإنترنت 31 مشاركا و19 خبيرا دوليا ومحليا من سبعة بلدان؛

(د) عقد المعهد، بالتعاون مع مكتب المدعي العام في تايلند، حلقة دراسية بشأن التكنولوجيا والعدالة حضرها 70 من كبار المدعين العامين. وشجعت الحلقة الدراسية على التحول نحو عقلية أكثر قابلية للتكيف من خلال تزويد المشاركين برؤى ثاقبة بشأن الاتجاهات الكبرى الناشئة، وعرض الممارسات الجيدة التي تطوي على بدء استخدام إطار التفكير المستقبلي وأداة الاستشراف الاستراتيجي. ونظم المعهد أيضا تدريباً للمدعين العامين المساعدين بشأن موضوع "معايير العدالة الجنائية والتفكير في تصميم نظم العدالة".

41- ووسع المعهد من نطاق تعاونه مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وتشمل المشاريع الرئيسية المنجزة منشور المكتب المعنون *مجموعة أدوات بشأن التدابير غير الاحتجازية المراعية للمنظور الجنساني*؛ ومنشور المكتب المعنون *دليل برامج العدالة التصالحية* (الطبعة الثانية)؛ والدراسة المعنونة "نحو عدالة جنائية مراعية للأطفال في جنوب شرق آسيا للأطفال ضحايا العنف" (وهو مشروع يُنفذ بالتعاون مع المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية).

رابعاً - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية

42- في عام 2020، اضطر المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية إلى تحويل الأنشطة المخطط لها إلى فعاليات عبر الإنترنت أو تأجيلها إلى موعد لاحق بسبب جائحة كوفيد-19. ونفذ المجلس الأنشطة التالية:

(أ) في حزيران/يونيه 2020، نُشرت وقائع الحلقة الدراسية التي عقدها المجلس والمعنونة *ميلانو بوغوتا: سبيل إقامة العدالة في كولومبيا بعد اتفاقية السلام*، وكان ذلك هو الناتج النهائي للنشاط الذي نفذته المجلس في مجال العدالة الانتقالية؛

(ب) يضطلع المجلس، بالتعاون مع المركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي، بمشروع بحثي مستمر يركز على امتثال الشركات ومسؤولية الشركات. وفي تموز/يوليه 2020، عُقدت جلسة عامة عبر الإنترنت. ويتألف المشروع من تحليل نقدي ومتكامل لامتثال الشركات من منظور متعدد التخصصات، مع التركيز بوجه خاص على المسائل القانونية. ومن المتوقع أن يُعرض المنشور، بوصفه الناتج النهائي للمشروع، في مؤتمر دولي سيعقد في أواخر عام 2021؛

(ج) الاجتماع الفرعي للمجلس في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، تحت عنوان "الإنفاذ العالمي في مجال الفساد عبر الحدود: سبل المضي قدماً؟"، الذي عُقد كحدث عبر الإنترنت في مؤتمر الجريمة المؤجل الذي عُقد في آذار/مارس 2021. وكان الهدف من الاجتماع الفرعي هو بحث مدى الحاجة إلى تعزيز الوقاية والإنفاذ على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالفساد عبر الحدود من خلال عرض الوضع الراهن ومناقشة الخطوات الممكنة للمضي قدماً، وفقاً لبعض أهم التدابير المتوخاة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
